

المصدر :

عكافا

التاريخ :

12-08-2006

الصفحات :

21

العدد : 14595

المسلسل : 159

زيارة المليك الى تركيا

تعزير التكامل الاقتصادي وترسيخ التعاون من اجل استقرار المنطقة

بين المملكة و تركيا عقيدة مشتركة وتاريخ مشترك ومصالح مشتركة وبينهما كذلك مواقف مشتركة ومتوافقة تجاه كثير من الاحداث والتطورات الراهنة وخاصة في منطقة الشرق الاوسط.

المصدر :

عكاظ

التاريخ :

12-08-2006

الصفحات :

21

العدد : 14595

المسلسل : 159



المملكة وتركيا.. ارادة سياسية مشتركة لتطوير العلاقات الثنائية

كتب: سعيد السريحي

الدولتين الشقيقتين ثقلمها على الساحة الدولية. ثقل المملكة المستمد من مكانتها في العالم الإسلامي كقابلة للمسلمين جميعا والمستمد من قوتها الاقتصادية كصاحبة اكبر احتياطي للنقط في العالم واول مصدر له والقادر على حفظ توازناته في السوق، ولها بعد ذلك ثقلمها في السياسة الدولية من حيث انتهاجها السياسة العقلانية المتزنة والحريصة على تحقيق السلام العادل في المنطقة والمبادرة بطرح الحلول والاقتراحات التي يمكن لها عند الاخذ بها ان تقود المنطقة الى بر الامان وتخرجها من حالة الاحتقان الذي تعيشه.

ولتركيا ثقلمها الذي تستمده من حيث موقعها الاستراتيجي بين قارتين. فهي اسبوية واوروبية في آن واحد وهي بوابة أوروبا الى آسيا وناقذة آسيا الى أوروبا وهي الدولة الاسلامية العضو في حلف الناتو وتسمى جاهدة للانضمام الى الاتحاد الاوروبي ولذلك فهي الدولة الاسلامية صاحبة العلاقات الاكثر تميزا بالغرب والقارة

”
التعاون
الاقتصادي ترجمة
للتفاهم السياسي
المشرك
“

”
علاقات البلدين
وعقلانية سياستهما
تقود الى السلام في
المنطقة
“

”
زيارة المليك لتركيا
استكمال لمشروع
تنويع الشراكات
الاستراتيجية للمملكة
“

على خدمة قضايا منطقة الشرق الاوسط والقضايا الاسلامية عموما من خلال هذا الموقع الذي تحلته على خارطة القوى والتكتلات العالمية. وإذا كانت المملكة تمتلك اقتصادا قويا سوقا استثماريا آمنا ومستقرا فإن ذلك يعني الكثير لتركيا التي تمتلك بدورها طاقة بشرية هائلة ومقدرة اتحاجية عالية خاصة في المجال الزراعي والصناعي.

البعد السياسي

اشار خادم الحرمين الشريفين في خطابه الذي القاه شرقه رئيس الوزراء التركي ان العلاقات بين المملكة وتركيا قد صمدت على امد التاريخ الطويل امام تحديات كبيرة وازدادت حقله الله انه قد ان الاوان لكي تشهد نقلة نوعية كبيرة باتجاه المستقبل، مؤكدا ان مصلحة البلدين بل ومصصلحة المنطقة تتطلب تعزيز هذه العلاقات وتمنيها لتكون بمثابة قوة هدفها تحصين الامة واستثمار قدراتها وتمنيها.

ومن شأن التدقيق في مضامين كلمة الملك ان تحدد الموارد التي استهدفت من الزيارة خدمتها وهي ثلاثة محاور تتمثل فيما يلي:

اولا: العلاقات الثنائية بين البلدين.

ثانيا: قضايا المنطقة.

ثالثا: وضع الامة الاسلامية.

وبالتالي فإن مفهوم المصلحة لا يتوقف عند حدود مصلحة البلدين فحسب وانما يمتد ليشمل المنطقة التي تمثل البعد الجغرافي للبلدين معا. ومن هنا فإن الزيارة اذا انطلقت من مصلحة البلدين من خلال تعزيز العلاقات بينهما فإن هذه المصلحة تتضمن مصلحة المنطقة بأكملها وهي المنطقة التي تشهد صراعا بين قواها الداخلية وتدخلها من القوى الخارجية حتى

اصبحت من اكثر مناطق العالم احتقانا وتندز اوضاعها بحرب رهيبة اثارها المنطقة لكي تؤثر على السلام العالمي ومصالح الدول جميعها.

ومن هنا حظيت التطورات الراهنة في منطقة الشرق الاوسط وخاصة الاوضاع في لبنان والعدوان الاسرائيلي عليه كذلك القضية الفلسطينية بنصيب وافر من محادثات الملك مع المسؤولين الاتراك وقد قال الملك المفدى في كلمته التي القاها خلال حفل العشاء مخاطبا رئيس الوزراء

التركي: ان جهودكم لتحقيق الامن والاستقرار بدعم فلسطين انما هي جهود مقدرة وعلى صعيد لبنان قال حقله الله: اسعدني هذا المساء ان اسمع منكم ما يعزز هذه المعاصر تجاه لبنان وشعبه في محتته الراهنة ويديم جهوده لتعزيز امنه وسلامته واستقراره وابعاد شبح الخطر الداهم عليه وايضا الظلم عنه.

وكان الملك المفدى قد اكد قبل ذلك عند اجتماعه بالرئيس التركي على ان المنطقة تتعرض لاضرار شديدة تستوجب انتهاز سياسة عقلانية متزنة وتكثيرا يقدّر حجم هذه التحديات التي تترتب بالمنطقة ويعرف سبل التعامل معها وتجاوزها كذلك.

واذا كانت المملكة تشكل مركز النقل في العالم العربي فإن نقل تركيا المستند من اتمامها العسكري لحلف الناتو ومن علاقاتها المتينة بالدول الغربية من شأنه ان يمكنها من لعب دور ايجابي في حل الصراعات الدائر في المنطقة، ومن هنا يتكامل الدوران السعودي والتركي لتقديم رؤية استراتيجية تستهدف احلال السلام العادل القادر على ان ينقل المنطقة من حالة الحرب الناشئة من العدوان الاسرائيلي الغاشم على لبنان وعلى الغامرات غير المحسوبة من قبل بعض الاطراف.

ان تكامل الدورين السعودي والتركي وهما الدوران المبنيان على رؤية واضحة للرأهن وسياسة تنتهج العقلانية وتستهدف استتباب الامن والاستقرار والسلام يمكن له ان يكون فاعلا وقويا لاتخاذ المنطقة.

وحيث تحدث خادم الحرمين الشريفين عن قضايا الامة قائما كان يشير الى البعد الثالث الذي يجمع بين المملكة وتركيا فيما بلدان اسلاميان يشكّلان نقلا له منظومة الدول الاسلامية، واذا كانت المملكة هي قبلة العالم الاسلامي وموطن الحرمين الشريفين ومبعث الرسالة المحمدية فإن تركيا هي الدولة التي قادت العالم الاسلامي قرونا عديدة وكانت مركز الخلافة الاسلامية واستطاعت خلال هذه العقود ان تصب عن العالم الاسلامي كثيرا من الهجمات كما استطاعت حواضر العالم الاسلامي خلال ذلك ان تشهد تطورا او تقدما في مختلف المجالات الثقافية والمعمارية والاقتصادية.

ومن هنا فإن من شأن التعاون بين البلدين ان يحقق مصالحه الاسلامي كثيرا من مناصح العالم ولذلك جاءت اشارة الملك واضحة عن استعمار العلاقات بين البلدين لخدمة قضايا الامة وتحسينها واستثمار قدراتها وتمنيها.

واذا كانت تركيا واحدة من اكبر دول العالم الاسلامي وصاحبة موقع متميز في تاريخه فإن هذه المكافحة التاريخية الراسخة لم تحل بينها وبين اقامة علاقات وطيدة مع الغرب وعقد اتفاقيات استراتيجية معه والدخول في منظومته واستفادتها من قوته انطلاقا من اينما ان الدين الاسلامي عين تواصل مع الشعوب ودين استقامة من المتجر الانساني ودين تعاون مع البشر جميعا مما يجعل التوازن الكبير الذي اقامته بين تاريخها وعقيدتها من ناحية وعلاقتها بالغرب من ناحية اخرى تجربة فريدة

تستحق الوقوف والدراسة والاستفادة من ذلك من جوانب الاجابية فيها. وقد قال خادم الحرمين الشريفين ان المملكة تدرک اهمية الموقع الاستراتيجي لتركيا بين الشرق والغرب وتقدر دورها في حوار الحضارات كما تتفهم حجم علاقات تركيا وصادقاتها مع سائر دول العالم مؤكدا حقله الله انها تحاول استثمار هذه العلاقات والصادقات لخدمة قضايا هذه الامة وحماية مصادرها.

ومن هذه الزاوية يمكن ان ينظر الى تكامل الدورين بين المملكة وتركيا من حيث انها يمثلان وجهتا مشرقا للاسلام الذي يرفض الصراع الحضارات ويحمية الخلاف ويجعل الحوار الحضاري هو سبيل التفاهم بين الدول والشعوب ويؤكد على ان التعاون المشترك في سبيل تحقيق المصالح وتوفير ما فيه خير البشرية هو البديل الامثل للصراع والحرب التي يقم فيها اعداء السلام شعوبهم ويجعلونها خيارا حتميا لا مفر منه.

ان حوار الحضارات الذي اشار اليه خادم الحرمين الشريفين هو المخرج الوحيد من ازمة اصطدام الحضارات الذي افتعلته بعض القوى وقامت من خلاله العالم الى يؤر التوتر والصراع وما يمكن ان يترتب عليها من اشاعة الكره والعداء بين الشعوب وهو العداء الذي يورق البيئة الامثل لولادة مظاهر التطرف والارهاب.

البعد الاقتصادي

بين المملكة وتركيا علاقات اقتصادية متميزة فإذا كانت تركيا هي المحجم العصب للايدي الفنية والعمالة الماهرة التي نهضت بالكثير من المشروعات التنموية التي شهدتها المملكة فإن المملكة هي المجال الاربح للاستثمار والقادر على توفير الكثير

الرحمن الشريفين وهو جانب لا يقل أهمية عن الجانب السياسي وإذا كانت كثافة وقد رجال الأعمال السعودي تؤكد مدى رغبة المملكة في مزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري مع تركيا فإن الحفاوة التي لقيها هذا الوفد تؤكد رغبة تركيا كذلك في تفعيل التعاون المشترك اقتصاديا وتجاريا مع المملكة ولذلك استهدفت المحادثات التي دارت بين الطرفين عدداً من المسائل من أهمها:

- البحث عن مزيد من الفرص الاستثمارية لرجال الأعمال في كلا البلدين على النحو الذي يحقق انسيابية في التعاون ويحتمل على خدمة التنمية في البلدين الشقيقين وتحقيق الربحية للمستثمرين والرخاء لعموم المواطنين.

- البحث فيما يمكن ان يعترض هذه الاستثمارات من عراقيل ووضع الحلول اللازمة لها والسبل التخليقية بتجاوزها.

تحقيق تكامل بين البلدين الشقيقين على نحو يزيد من مثانة اقتصادهما ويعتكمها من تشكيل كتلة اسلامية اقتصادية قوية في مواجهة الكتل العالمية الاخرى وهو التكامل الذي يصب نفعه في صالح المنطقة من ناحية وصالح العالم

لقد أعلنت الحكومتان الصديقتان عن عزمهما على التأكيد على توثيق العلاقات الاقتصادية وعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي تشمل الاطار القانوني المناسب لهذه العلاقة وهما، اي البلدان، عازمان على ازالة اي عوائق تعترض سبل التعاون.

وقد توجه حفظه الله لرجال الأعمال السعوديين والأتراك بدعوته لهم للمبادرة الى مزيد من التعاون موضحاً ان المجال الآن مفتوح امامهم والمأمول منهم ان يبادروا الى اقامة المزيد من المشروعات المشتركة والى استثمار المزيد من الاموال على نحو يحقق لرجال الأعمال عائداً مجزيا ويحقق للشعبين الشقيقين مزيداً من التقارب والتعاون والرخاء.

منذ اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والغني بين السعودية وتركيا عام ١٩٧٣ والعلاقات الاقتصادية تنمو باستمرار.

وقد أكد حفظه الله على ما يشهده التعاون التجاري والاقتصادي بل يندت ليصبح السنوات الاخيرة من تطور ملحوظ تمثل في الزيارات المتبادلة والمعارض واتشاء الشركات المتحدة.

ولا يتوقف التعاون بين البلدين على مجال التعاون بين رجال الأعمال بل يندت ليصبح تواسلا شعبيا بين الشعبين الشقيقين..

فتركيا تستقبل ما يقارب خمسين ألف سائح سنويا بينما تستضيف المملكة مائة ألف مواطن تركي يشاركون في تنفيذ مختلف مشاريع التنمية. عدا استضافتها لمئات الألاف من الاتراك القادمين كل عام للحج والعمرة والزيارة. ومن هنا جاء عزم الدولتين على تفعيل العلاقات التجارية والاقتصادية والغنية بينهما على النحو الذي اوضحه خادم الحرمين الشريفين حين قال:

لقد أعلنت الحكومتان الصديقتان عن عزمهما على التأكيد على توثيق العلاقات الاقتصادية وعقد مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي تشمل الاطار القانوني المناسب لهذه العلاقة وهما، اي البلدان، عازمان على ازالة اي عوائق تعترض سبل التعاون.

وقد توجه حفظه الله لرجال الأعمال السعوديين والأتراك بدعوته لهم للمبادرة الى مزيد من التعاون موضحاً ان المجال الآن مفتوح امامهم والمأمول منهم ان يبادروا الى اقامة المزيد من المشروعات المشتركة والى استثمار المزيد من الاموال على نحو يحقق لرجال الأعمال عائداً مجزيا ويحقق للشعبين الشقيقين مزيداً من التقارب والتعاون والرخاء.

لقد احتل الجانب الاقتصادي جانباً كبيراً من زيارة خادم

مما يفتح مزيداً من الاسواق الدولية للتجارة السعودية. يجزئ الخاتمة الاقتصادية للمملكة التي تعتبر المزود الاول للعالم بالبتروول وما يمكن ان ينتج عنه من مواد حيوية لا يمكن قيام اي صناعة عالمية بدون الاعتماد عليها.

وقد كشفت الاحصائيات عن تنامي التعاون التجاري والاقتصادي بين المملكة وتركيا حيث ان اجمالي المشاريع السعودية التركية في المملكة يبلغ ٦١ مشروعا باستثمارات تصل الى ٢٥٨ مليون ريال منها ٢٤ مشروعا صناعيا و٣٧ مشروعا خدميا يمتلك الاتراك منها ٤٣ مشروعا بنسبة ١٠٠٪.

واضافة الى هذه المشاريع المشتركة التي يستثمرها رجال الأعمال الاتراك في المملكة فإن المملكة تستورد الكثير من السلع من تركيا ومنها منتجات الحديد والصلب والسيارات وخلاطات من حديد او كروم واحجار التلبيط وأرصفة الطرقات والرخام فيما تستورد تركيا من المملكة الزيت الخام وبروبان ولويل اثليلين وغيرها من المشتقات البترولية.

وقد نوه رجال الأعمال السعوديون والأتراك بأهمية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية بين البلدين وضرورة الدخول في مشروعات مشتركة تخدم مصالح البلدين وتحقق تبايل المنافع بينهما.

وقد نوه خادم الحرمين الشريفين بالتعاون الاقتصادي بين المملكة وتركيا مشيراً الى انه تعاون اصيل وراسخ بين البلدين وذلك في كلمته التي القاها امام مجلس الأعمال السعودي التركي في اسطنبول حين قال:

من الفرص الاستثمارية لرأس المال التركي وللشركات التركية المختلفة في الوقت الذي يمكن فيه لتركيا التي تشهد نمواً كبيراً في قطاعاتها السياحية ان تستقطب كثيراً من رؤوس الاموال السعودية.

وانذا كان حجم التجارة بين البلدين حالياً هو ٣ مليارات دولار فإن من المتوقع ان يتضاعف ليصبح ٦ مليارات دولار في اعقاب الزيارة كما ان من المتوقع ان يرتفع رأس المال السعودي المستثمر في تركيا الى ٢٥,٨ مليار دولار كذلك.

وقد عكس حجم وفد رجال الأعمال الذي رافق زيارة الملك وما لقيه من حفاوة الجانب التركي رغبة البلدين في تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما وتحقيق توازن استراتيجي يشكل احد عوامل الاستقرار الاقتصادي في المنطقة ويترجم التقارب السياسي بين الدولتين في برامج تسعى لتوفير مزيد من الرخاء والتطور والتقدم للشعبين الشقيقين.

وقد تحدث رجال الأعمال عن قيمة هذه الزيارة مؤكداً ان اشجابها مع تطاعات قطاع الأعمال في المملكة خاصة ان الفترة الحالية تشهد تحولات اقتصادية مهمة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وهو الامر الذي قال رجال الأعمال انه يقود الى أهمية تقوية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتفعيل وتشجيع التعاون الثنائي الاقتصادي والتجاري بين المملكة وتركيا.

ويُنظر رجال الأعمال السعوديون الى تركيا من خلال موقفها الاستراتيجي في العالم باعتبارها جسراً طبيعياً وحيوياً يربط بين قارتي آسيا من ناحية ودول الاتحاد الاوروبي من ناحية اخرى ومن هنا يمكن اعتبار تركيا بوابة لولوج القارة الأوروبية

المصدر : عكاظ

التاريخ : 12-08-2006 العدد : 14595

الصفحات : 21 المسلسل : 159

الإسلامي من ناحية أخرى.
ترجمة التقارب السياسي في
تعاون اقتصادي يعود بنفعه
على الشجعين الشقيقتين ويمكن
من تحقيق المزيد من التقارب
وتوثيق عرى الصداقة والمودة
بينهما.

توسيع الشراكة

وإذا كانت زيارة المليك
المفدى لتركيا قد اثبتت على
العلاقات الوثيقة بتركيا
كدولة مسلمة شقيقة وصديقة
واكتسبت من خلال ذلك قيمة
خاصة ترجمها حرص المليك
على القيام بهذه الزيارة رغم
كل الظروف الصعبة التي
تشهدها المنطقة وترجمتها
الحفاوة الكبيرة التي لقيها
المليك من قبل المسؤولين
الأتراك والشعب التركي عامة،
إذا كان ذلك كله هو ما يميز
زيارة المليك لتركيا فإن هذه
الزيارة الميمونة تجيء امتداداً
لزيارات المليك المفدى لعدد من
دول العالم والتي تستهدف
توسيع علاقات المملكة وبناء
علاقات استراتيجية لها تربطها
بكافة دول العالم على نحو
يحقق للمملكة والدول الصديقة
والشقيقة مزيداً من الخير
وتبادل المصالح ويحقق للعالم
اجمع وللمنطقة على نحو خاص
الاستقرار والأمن والسلام.